المصالحة الفلسطينية: بين المصلحة الحزبية والضغوط الخارجية

PALESTINIAN RECONCILIATION: BETWEEN PARTY INTEREST AND EXTERNAL PRESSURE

عقل صلاح[1]

[1] الإدارة العامة للبحوث والدراسات المجلس التشريعي (فلسطين)، salah.nablus@yahoo.com

تاريخ الإرسال: 2020/04/07 تاريخ القبول:2021/04/05 تاريخ النشر: جوان/2021

الملخص

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع غاية في الأهمية، كونه لا يزال يشغل بال كل الفلسطينيين، ويتعلق الأمر بمسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تتجذر في وجدان كل فلسطيني همه إنهاء الانقسام وتبعاته مثل استمرار الحصار على القطاع وتراجع القضية الفلسطينية على جميع المستويات إقليميًا ودوليًا وتذرع العرب والعالم بعدم القيام بواجباتهم تجاه القضية ووضع حد لبناء المستوطنات وتهرب الاحتلال من التزاماته لعدم توحد الفلسطينيين ووجود حكومتين متناحرتين.

لقد فشلت جميع الوساطات العربية والدولية في تحقيق المصالحة الفلسطينية، مما أعاق الممارسة الديمقراطية، فلم تعقد انتخابات تشريعية ورئاسية ثالثة منذ خمسة عشر سنة، وتحول الصراع على إثر الانقلاب إلى تناحر داخلي بحت على سلطة حكم ذاتي بدلًا من الصراع مع الاحتلال.

الكلمات المفتاحية: حركة فتح؛ حركة حماس؛ الانقسام؛ المصالحة؛ الانتخابات التشريعية.

Abstract:

The researcher aims in this study to shed light on a very important topic, as it still occupies the minds of all Palestinians. The issue is related to the Palestinian national unity, which is rooted in the conscience of every Palestinian whose concern is to end the division and its consequences, such as the continuation of the blockade on Gaza Strip and the decline of the Palestinian issue at all levels regionally and internationally. The Arabs and the world invoked not to carry out their duties towards the Palestinian issue and put an end to building settlements and the occupation evaded its obligations not to unite the Palestinians and the existence of two rival governments.

All Arab and international mediations have failed to achieve Palestinian reconciliation, which impeded democratic practice, as no third legislative and presidential elections were held in fifteen years. The conflict after the coup turned into a purely internal struggle over the authority of self-government instead of the struggle with the occupation.

Key words: Fatah Movement; Hamas Movement; Division; Reconciliation; Legislative Elections.

المؤلف المرسل: عقل صلاح، الإيميل المهني: salah.nablus@yahoo.com

مقدمة

تهدف هذه الدراسة لتحليل المعيقات الأساسية التي تقف أمام المصالحة الفلسطينية– الفلسطينية، ومن وراء تعطيل إتمامها، على الرغم من أنها مطلب شعبي. لقد مضى على الانقسام الذي قامت به حركة حماس في القطاع من خلال سيطرتها بالقوة العسكرية على كل مؤسسات القطاع الرسمية وغير الرسمية عقد ونصف تقريبًا. وتسعى الدراسة أيضًا لتناول الدور الإسرائيلي والإقليمي في تغذية الانقسام وتعطيل المصالحة. وتتمحور مشكلة الدراسة في تكرار الحديث من حين لآخر عن إتمام المصالحة مابين حركتي فتح وحماس، وبالنظر إلى واقع الحركتين والتزماتهما السياسية والأمنية في ظل غياب الإرادة السياسية لإنهاء الانقسام، فهل ستتحقق المصالحة في ظل تجدد الاشتراطات والعقوبات من قبل الرئاسة الفلسطينية على حركة حماس؟. وينطلق من هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن اعتبار فوز حماس في الانتخابات التشريعية الثانية سببًا رئيسًا في الانقسام؟
- هل التطورات الخاصة بقبول حماس تقديم تنازلات وتخليها عن الحكم تكتيك أم استراتيجية ناتجة عن تغير موازين القوى وفك الحصار؟
- لماذا تحالفت حركة حماس مع النائب محمد دحلان؟
- هل الشعب الفلسطيني عاجز عن توحيد نفسه أم أن هناك من يتربح من استمرار الانقسام؟
- هل أصبح القرار الفلسطيني تابعًا في الولاءات للدول العربية التي تقيم علاقات متطورة مع إسرائيل؟

وعليه يمكن أن نتساءل عن الدافع الحقيقي وراء انقطاع العلاقات بين الحركتين والتركيز على الخلافات دون غيرها من الخطوات الأساسية والمباشرة في تشكيل وبناء الوحدة الوطنية وليس الانقسام، خاصة وأن اهتمام الحركتين النظري والعملي ينصب على محاربة وإسقاط صفقة القرن التي تعتبر أهم رابط يجمع الفصائل الفلسطينية. لمعالجة إشكالية الدراسة وأسئلتها سابقة الذكر ارتأينا التركيزعلى المحاور التالية:

1. بداية اللقاءات بين حركي فتح وحماس.
2. مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية.
3. انقلاب حركة حماس في القطاع.
4. علاقة حركة حماس بحركة فتح.
5. المصالحة الفلسطينية الفلسطينية ومعيقاتها.

1- بداية اللقاءات بين حركتي فتح وحماس

حدث لقاء في عام 1995 بين السلطة وحركة حماس، طلبت خلاله السلطة من الحركة وقف عملياتها حتى لا تؤثر على عملية المفاوضات واستعادة الأراضي، وردت حماس بأنها لن تتصادم مع مسار أوسلو وإنما ستركز عملها ضد الاحتلال[1]. كما وضحت الحركة بأن علاقة حماس بالسلطة لا تحددها حماس وإنما تحددها السلطة؛ لأن الحركة مع خيار المقاومة وضد اتفاق أوسلو الذي مزق الشعب الفلسطيني[2].

قامت علاقة حماس مع السلطة الناشئة على رفضها للأساس الذي جاءت بناءً عليه السلطة، إلا أنها في الوقت نفسه معنية بالحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني، لذلك استمرت حماس في مقاومتها للاحتلال، فكانت ممارسات الحركة هي النتيجة وليست السبب في ملاحقة واعتقال المناضلين، فالسلطة هي من قيدت نفسها بسلاسل أوسلو.

إلا أن السلطة الناشئة بموجب الاتفاقيات التزمت بمنع العمليات العسكرية ضد الكيان الصهيوني، فتنفيذ اتفاق أوسلو كان مرتبطًا إلى حد كبير بمدى نجاحها بوقف الكفاح المسلح لحركة حماس الذي هدد وأثر في مسيرة الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع[3]. وأن القيادة الفلسطينية التي وقعت الاتفاق كانت ومازالت حريصة على تنفيذه حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة واعتقال المعارضين وقمع الحريات، حتى لا تعطي الذرائع لإسرائيل للتنصل من الاتفاقات التي وقعت بينهما، لدرجة وصفت فيها العمل المقاوم بالعمل التخريبي. وعلى الرغم من كل الجهد المبذول من قبل القيادة الفلسطينية في قمع المعارضة، تنصلت إسرائيل من تطبيق إلتزاماتها، وواصلت الاستيطان، واستهداف الشعب الفلسطيني، واجتياح المدن، واغتيال القادة السياسيين والمقاومين.

لذلك هدفت حماس إلى إظهار عجز السلطة وعدم قدرتها على السيطرة على الأحداث في الساحة الفلسطينية وذلك من خلال العمليات العسكرية النوعية التي نفذتها ضد إسرائيل، في محاولة منها لتعميق الفجوة في اتفاق غزة – أريحا. فخلال الشهرين الأولين للسلطة سرعت حماس من وتيرة عملياتها ضد القوات الإسرائيلية المنسحبة من القطاع مستخدمة سياسة ننتظر ونرى من أجل تحديد مدى حرية عمل الحركة في ظل السلطة الناشئة [4]. ومع دخول السلطة إلى قطاع غزة جرى عقد عدد من الحوارات بين السلطة وحماس التي اتخذت طابعًا رسميًا أحيانًا وغير رسمي أحيانًا أخرى، ولكن أول حوار فعلي بين الطرفين جرى عقده في أعقاب حادثة مسجد فلسطين الدموية[5] إلا أن هذا الحوار لم يفض إلى أي نتيجة، وظل فشل الحوار موضع اتهامات متبادلة من الطرفين، فالسلطة تتهم حماس بالتراجع عما تم الاتفاق عليه وتلقي بالمسؤولية على قيادات الخارج، بينما الحركة تتهم السلطة بعدم الرغبة في التوصل إلى اتفاق[6].

وفي عام 1995 حدث لقاءان بين السلطة وحماس، الأول في تشرين أول/أكتوبر وكان في الخرطوم، والثاني في كانون أول/ديسمبر في القاهرة بحضور الرئيس ياسر عرفات ووفد من حماس، كان هدفه وقف العمليات العسكرية لحماس، أو تجميدها على الأقل، وإقناعها في المشاركة في الانتخابات المقررة، حيث تزامن هذا اللقاء مع إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة وتسليمها للمدن والقرى والمخيمات، وتمثل المطلب الأساسي لحماس بالإفراج عن المعتقلين، ونبذ الأساليب القمعية لأجهزة الأمن الفلسطينية[7].

وبناءً على الاتفاق لم تقم حماس بأي عمل عسكري قبيل وخلال الانتخابات بالرغم من اغتيال قائدها العسكري يحيى عياش قبل الانتخابات بأسبوعين من قبل إسرائيل. وبعد انتهاء العملية الانتخابية

قامت حماس بالثأر لقائدها من خلال تنفيذها للعديد من العمليات العسكرية، مما أدى لعودة العلاقة ما بين السلطة والحركة إلى نقطة الصفر[8].

فالعلاقة بين السلطة وحماس تتأرجح بين مد وجزر، فالسلطة زاوجت بين أسلوبين في تعاملها مع الحركة، أسلوب القمع والملاحقة والاعتقال، وأسلوب دعوة الحركة للمشاركة بالسلطة والانخراط بها من أجل تدجينها[9]. لقد رفضت حماس الالتزام بما جاء في اتفاق أوسلو، فاستمرت بتنفيذ عملياتها الاستشهادية، وإطلاق النار على جنود الاحتلال، مما جعلها مستهدفة من قبل أجهزة السلطة الأمنية، فبدأت عمليات الاعتقال لمؤيدي الحركة بعد كل عملية عسكرية تقوم بها الحركة ضد الاسرائيليين. وبدأ التضييق على الحركة ومحاولة إجبارها على التخلي عن سلاح المقاومة، والمشاركة بالسلطة.[10]

2- مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية:

وعادت المحاولات لدمج حماس في النظام السياسي من خلال ترتيب البيت الفلسطيني الذي بدأ في عدد من الحوارات مع بداية عام 2005 بين السلطة وكافة القوى الوطنية والإسلامية، والذي تكلل بإعلان اتفاق القاهرة في آذار/مارس عام 2005، ومن أبرز ما جاء فيه دعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتها المحدد وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه، وأن يتخذ المجلس التشريعي الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط، بالإضافة إلى تعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي[11]. لقد مثّل هذا الاتفاق موافقة رسمية لمشاركة حماس في النظام السياسي[12].

فحماس انتقلت من المعارضة للحكم عبر مشاركتها بالانتخابات التشريعية، وشكلت الحكومة الفلسطينية العاشرة من لون سياسي واحد، بسبب رفض باقي الفصائل المشاركة فيها، فلم تستطع حماس التوصل لحل يرضي الأطراف جميعًا من أجل تشكيل حكومة من كافة الأطياف السياسية، وبعد خلافات ومشادات حادة بين حماس وفتح وصلت حد الاقتتال شكلت حكومة الوحدة الوطنية محاصصة بين الحركتين، إلا أنها لم تدم لأكثر من ثلاثة شهور.

فاختلاف البرامج السياسية لمؤسسة الرئاسة والحكومة، والتنازع على الصلاحيات بينهما أدى لتكون قناعة لدى الطرفين باستحالة الشراكة بينهما، فعدم تمكن حماس من ممارسة حقها الشرعي في الحكم دفعها لمحاولة ممارسته بالقوة عبر الخطوة العسكرية التي قامت بها في القطاع، والتي أدت إلى انقسام النظام السياسي الفلسطيني بكافة مؤسساته.

لقد أثر الانقسام بين الضفة والقطاع على مجمل حياة الفلسطينيين، فتبارزت كل من الحكومتين بالتضييق على أعضاء وأنصار الطرف الآخر، وقامت حركة فتح بإغلاق المؤسسات التابعة لحركة حماس في الضفة وأغلقت حماس مؤسسات فتح في القطاع، من أجل إحكام سيطرة كل منها على أقليمها، مما أخرج القضية الفلسطينية عن مسارها وأثر سلبًا على مشروع المقاومة.

لقد رأت حماس في رفض فتح المشاركة في الحكومة العاشرة تآمرًا عليها من أجل إسقاطها، وأن موقف فتح يأتي منسجمًا مع الضغوط التي تفرضها كل من أمريكا وإسرائيل على حماس[13] ، بينما رأت فتح أن تشكيل حماس للحكومة على أساس برنامجها وبشكل منفرد يدل على عدم اكتراث حماس بمصير السلطة[14]، متهمة حماس بأنها ترفض إيجاد قواسم مشتركة بينها وبين باقي الفصائل، وتريد منهم أن يكونوا ملحقًا لبرنامجها[15]. ويبين الباحث أن حركة فتح لم تستطع استيعاب خسارتها الفادحة في الانتخابات، فهي لم تعتد على أن يشاركها أحد في الحكم، وعليه لم يكن بمقدورها العمل تحت مظلة حماس، وقررت عدم المشاركة وراهنت على أن حماس لن تستطيع تحقيق برنامجها الحكومي في ظل المواقف والضغوط الإسرائيلية، والإقليمية، والدولية.

ومنذ تسلم حماس الحكم، برز العديد من مظاهر الصراع الذي بدأ يظهر في الأسابيع الأولى بين الوزراء والموظفين الذين غالبيتهم من فتح مما أدى إلى حدوث نزاعات وصدامات في بعض الوزارات[16]. ونتيجة لعدم الاعتراف بالشروط الدولية، قام المجتمع الدولي وإسرائيل بفرض حصار مالي وسياسي شامل على السلطة[17]. فلم تستطع حكومة حماس دفع رواتب الموظفين البالغ عددهم 160 ألف موظف بشكل منتظم، الأمر الذي حدا بالموظفين للإضراب عن العمل[18].

وبعد شهرين من تسلم حماس الحكم، اختطفت كتائب عز الدين القسام جنديًا إسرائيليًا، وعلى إثر العملية قامت القوات الإسرائيلية باستهداف مقرات السلطة والأجهزة الأمنية ومقرات حركة حماس في القطاع، وشددت الحصارعلى القطاع. مما فاقم الأزمة بين الرئيس عباس والحكومة، حيث كان الرئيس معنيًا بإنهاء ملف الجندي سريعًا بسبب تأزم العلاقة مع الإسرائيليين وتوقف المفاوضات[19].

لقد أصبحت البنية السياسية للسلطة الوطنية تحتوي برنامجين مختلفين لحزبين مختلفين، الأول لرئاسة السلطة وهو برنامج فتح، والثاني لرئاسة الحكومة والمجلس التشريعي وهو برنامج حماس[20]. واتخذ صراع فتح مع حماس أشكالًا مختلفة، وتراوح ما بين حرب إعلامية، ومناكفات على المستوى الإداري الحكومي، حتى وصل للمواجهات واستخدام القوة والعنف، وفي ظل هذا التوتر السياسي، قامت قيادات التنظيمات الفلسطينية في السجون الإسرائيلية ببلورة وثيقة الأسرى والتي عرفت لاحقًا بوثيقة الوفاق الوطني، والتي جاءت كخطوة لتوحيد الرؤية السياسية للقوى الفلسطينية[21].

لقد أثارت الوثيقة في البداية خلافًا بين فتح وحماس، فوافقت عليها فتح دون أي تحفظ، بينما طالبت حماس بإجراء بعض التعديلات عليها، إلا أن الرئيس عباس رفض إجراء أي تعديل، وبعد جهد جهيد نجحت الفصائل في توقيع وثيقة الوفاق الوطني، حيث أقرت حماس بالعديد من القضايا التي كانت ترفضها في السابق، ومنها الاعتراف بمنظمة التحرير بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إلا أن الوثيقة لم تستكمل كي تصبح مشروعًا قابلًا للتنفيذ[22].

لقد شهد القطاع في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2006، مواجهات دامية بين عناصر قوى الأمن الفلسطيني التابعة لفتح والقوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية على إثر مسيرات احتجاجية قامت بها قوات الأمن مطالبة بصرف الرواتب، تطورت من اشتباك بالأيدي إلى إطلاق للنار، أسفرت عن سقوط 9 قتلى و105 جرحى أطلق عيها أحداث الأحد الأسود، والتي انعكست على مدن الضفة. مما استدعى الرئيس لإصدار أوامره إلى جميع الأجهزة الأمنية، بعدم المشاركة في أية تظاهرات أو احتجاجات، والتزامهم بأماكن عملهم وثكناتهم ومعسكراتهم، والقيام بواجباتهم في حفظ الأمن والنظام العام، وحملت كتلة فتح البرلمانية رئيس حكومة حماس ووزير الداخلية مسؤولية الأحداث الدموية، ومن جهتها حملت حكومة حماس بعض أفراد الأجهزة الأمنية مسؤولية الأحداث التي شهدها القطاع[23].

وجاء اتفاق مكة في شباط/فبراير 2006 من أجل رأب الصدع بين الحركتين، ومن أبرز ما تم الاتفاق عليه التأكيد على حرمة الدم الفلسطيني وعلى أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية وفق اتفاق تفصيلي معتمد من قبل الطرفين، وتأكيد مبدأ الشراكة السياسية[24]. وتم الاتفاق بين الطرفين بناءً على اتفاق مكة على تشكيل حكومة وحدة وطنية على قاعدة المحاصصة، حيث تسمي حماس رئيس الوزراء بينما تسمي فتح نائبه، أما فيما يتعلق بالوزارات السيادية وهي الخارجية فتم الاتفاق على أن يتولاها مستقل مقبول من قبل الجانبين، والمالية من نصيب سلام فياض، والداخلية يتولاها مستقل تسميه حماس على أن يوافق عليه الرئيس[25]. وعليه جرى تشكيل الحكومة الحادية عشر (حكومة الوحدة الوطنية) والتي ضمت 25 وزيرًا برئاسة هنية وعزام الأحمد رئيس كتلة فتح البرلمانية نائب له، والتي امتدت من 17 آذار/مارس وحتى 14 حزيران/يونيو 2007. إلا أن الحكومة لم تصمد أمام الخلافات والتجاذبات السياسية، مما أدى إلى انهيارها على إثر الانقلاب الذي قامت به حركة حماس في حزيران/يونيو عام.2007.[26]

3.– انقلاب حركة حماس في القطاع:

لقد توالى إصدار المراسيم الرئاسية للتعيينات ولإلغاء قرارات الحكومة لسحب وتقييد صلاحياتها، مما ولد قناعة لدى حركة حماس بأن الشراكة مع فتح مستحيلة، وبالأخص في المجال الأمني، فقامت حماس بالانقلاب في القطاع في حزيران/يونيو 2007 [27].

وبينت الحركة من خلال تصريحات عدد من قادتها أن الحسم العسكري كان خطوة إجبارية، اضطرارية[28] ، من أجل وضع حد للقتل العشوائي والدفاع عن النفس بعد قيام فتح بتجهيز قوة عسكرية وإحضار أسلحة من أجل الدخول في صراع مسلح معها [29]، وجاء في كتاب أصدره مكتب الحركة الإعلامي بعنوان "الكتاب الأبيض" أن خطوتها هي عملية لتصحيح المسار الأمني المنحرف ليس أكثر، وهي حريصة على التواصل الجغرافي بين الضفة وغزة، وليس لديها النية لتستقل بغزة وتنشئ كيانًا سياسيًا

مستقلًا عن فلسطين[30]. إلا أن أحد قادة الحركة وصف خطوتها بأنها تحرير ثان للقطاع من العملاء بعد تحريره من الاحتلال[31].

وبعد سيطرة حماس على القطاع قام الرئيس بإقالة حكومة الوحدة وإعلان حالة الطوارئ، وتعيين حكومة جديدة برئاسة فياض (2007/6/17-2007/7/13). وطالب الرئيس حماس بالتراجع عن انقلابها، والاعتذار كشرط مسبق لأي حوار معها[32]. الانقلاب ليس وليد الصدفة وإنما كان هذا الخيار موجودًا في أجندة حماس، إذ صرح القيادي الحمساوي محمود الزهار سنة 2006 بأن "الحركة أمام أحد خيارين إما القيام بانقلاب أو دخول الانتخابات"[33].

إن انقلاب حماس كان ومازال له تداعيات سلبية على حماس نفسها، فالانفصال بغزة أدى إلى عزل حماس تمامًا عن القرار الفلسطيني، وتراجع شعبيتها بشكل واضح، فحماس ارتكبت بانقلابها على السلطة واحدًا من أهم أخطائها الإستراتيجية، ليس فقط لتداعياته السلبية عليها وعلى غزة، وإنما لتداعياته السلبية على مجمل القضية الفلسطينية التي لا يمكن أن تتحمل وصول العلاقة بين فتح وحماس إلى ما وصلت إليه في حزيران/يونيو 2007 وما تلاها[34].

لقد شهدت الساحة الفلسطينية مرحلة اقتتال وصدام دام لم تشهده القضية الفلسطينية من قبل، وتدهور على إثره الوضع الإنساني، وقمعت الحريات، واستخدمت القوة المفرطة التي راح ضحيتها المئات من أبناء الشعب الفلسطيني بين قتيل وجريح، ووصل الحد في الطرفين إلى المبارزة والمسابقة، ورد الصاع صاعين للاعتداءات المتبادلة، والاعتقال، ومنع كل مظاهر الحياة السياسية لكل منهما في منطقته، فحكومة رام الله قمعت واعتقلت كوادر وأعضاء ومؤيدي حركة حماس، بالإضافة لإغلاق مؤسساتها، وفصل موظفيها، وهو نفسه ما قامت به الحكومة المقالة تجاه أعضاء أجهزة السلطة في القطاع وكوادرها ومؤسساتها.

لقد أدت خطوة حماس في القطاع إلى تعزيز الانقسام الجغرافي بين الضفة والقطاع، وإلى انقسام النظام السياسي، وتبديد طاقة الحركة الوطنية، التي بدت وكأنها تتصارع مع بعضها أكثر مما تتصارع مع إسرائيل[35]. مما عرض القضية الفلسطينية لأزمة في وحدانية التمثيل على المستوى الدولي، فأصبح الشعب يملك قيادتين وحكومتين إحداهما وطنية في الضفة، والأخرى إسلامية في القطاع[36].فقد قامت حماس بتشكيل حكومة برئاسة إسماعيل هنية[37].

لقد أثر الانقسام أيضًا على الوضع الاقتصادي، فارتفعت معدلات البطالة والفقر اللذان أضعفا النسيج الاجتماعي، وازدادت عمليات التهميش والإقصاء في الشرائح الفقيرة مما شكل تراجعًا في مختلف جوانب الحياة[38]. فبلغ معدل الفقر سنة 2010 في القطاع 80%، بسبب فرض كل من إسرائيل ومصر والسلطة والمجتمع الدولي حصارًا مازال مستمرًا على غزة لعزل حماس وإضعافها، مما أدى إلى تدهور الوضع على كافة المستويات[39].

كما انعكست ظلال الانقسام على الحريات العامة في القطاع، فقد تعرضت المؤسسات الإعلامية للعديد من الاعتداءات التي عكست حالة التراجع في الحريات الإعلامية، وظهرت وسائل جديدة تنتهك حرية التعبير كأفلام الكرتون التحريضية وتعرض الصحفيين للاعتقال، والقتل، والإيذاء، والخطف، والتهديد، وقمعهم، ومنعهم من تغطية الأخبار وصور الانتهاكات، وإغلاق محطات التلفزة والإذاعة، حيث توقف عمل فضائية فلسطين في غزة، وتوقف بث إذاعات راديو الحرية، وراديو الشباب، وصوت الشعب، وتعرضت المؤسسات الصحفية للإغلاق والنهب والاعتداء[40]. وشهدت الأعوام اللاحقة العديد من الإعتداءات على الصحفيين تمثلت بالملاحقة والاعتقال والتعذيب، وعرضهم على القضاء العسكري لمحاكمتهم[41].

وفي نفس السياق، فرض الرئيس عباس العديد من العقوبات المالية والإدارية على القطاع في نيسان/أبريل شملت تقليص دعم الكهرباء، وخفض رواتب الموظفين، والحد من دخول الأدوية إلى غزة 2017، ورهن رفعها بحلّ حماس للجنة الإدارية التي تم توليها لمهامها في آذار/مارس 2017في القطاع والتخلي عن السيطرة لصالح حكومة الوحدة الوطنية. وعملت اللجنة كبديل لحكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في 2014، ولم تتمكن من السيطرة على القطاع بسبب الخلافات بين حماس والسلطة الفلسطينية حول تفاصيل المصالحة، وحلّت بوساطة مصرية في أيلول/سبتمبر 2017[42] .

فعلى السلطة الوطنية وقف وتصويب كل الخطوات والعقوبات التي اتخذتها بحق القطاع فورًا وبالتحديد رواتب الشهداء والأسرى والموظفين والكهرباء والدواء وغيرها من القضايا التي تمس صمود الوطنيين وتعزز الفصل مابين الضفة والقطاع.

إلا أن حماس تحالفت مع التيار الإصلاحي في حركة فتح بقيادة النائب محمد دحلان، مغلقة بذلك الباب أمام المصالحة، فقد أصبح أعداء الأمس حلفاء اليوم. فدحلان بحاجة لدعم تبلور تياره في غزة وينظر لهذه الخطوة على أنها الطريق السريع للوصول لسدة الحكم في حال حصلت انتخابات تشريعية ورئاسية ثالثة. وحركة حماس المحاصرة ترى في التحالف مع دحلان طريقًا للبقاء في حكم القطاع، ولكن المهم في الأمر المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية التي أصبحت في هذا الوقت ليست هدفًا للكل الفلسطيني الرسمي وغير الرسمي.

4- علاقة حركة حماس في حركة فتح:

إن التعددية السياسية في فلسطين تعاني من ضعف في البعد الديمقراطي، بسبب عدم نضوج الثقافة السياسية، ووجود خلل في التنشئة السياسية والحزبية المتطرفة التي لا تؤمن بتقبل الآخر[43]. كان الخلاف ما بين فتح وحماس منذ سنة 1993 ولغاية سنة 2004،خلافًا سياسيًا، ولم يأخذ الخلاف ما بين الحركتين طابعًا عنيفًا، ولم يظهر للعلن بشكل رسمي. فقد كان هناك تفاهم قائم ما بين قيادة الحركتين المتمثلة بالرئيس عرفات والشيخ ياسين، فكانت حماس متفهمة لموقف فتح من مشروع التسوية

واستحقاقاته، وكانت فتح متفهمة للمقاومة المسلحة[44]. وعلى الرغم من وجود تاريخ من التوتر والتنافس السياسي بين الحركتين إلا أنه كان هناك نقاط يتم الاتفاق عليها، فقد كان هناك تعاون ميداني نشط في تنفيذ العمليات العسكرية المشتركة في بداية انتفاضة الأقصى بعد عام 2000.

إلا أن شدة الخلاف بين الحركتين ازدادت بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، مما أدى إلى تصاعد الاشتباكات بين الحركتين، وبالرغم من محطات الحوار بين الطرفين إلا أن الصدام المسلح استمر ووصل ذروته باستيلاء حماس على القطاع بالقوة العسكرية، مما أدى إلى انقطاع الاتصالات والحوارات بين الطرفين.

لقد أصبح الانقسام أمرًا واقعًا على الأرض، غرس جذوره في كافة المجالات، إضافة إلى أن ممارسات الطرفين في الضفة وغزة طالت الحريات العامة والخاصة، حيث أدى الانقسام إلى وجود حكومتين وسلطتين، إحداهما تحت الاحتلال، والأخرى تحت الحصار، وأدى هذا الأمر إلى تداعيات على الصعيد السياسي تمثل بإضعاف دور منظمة التحرير، والتشكيك بقدرة الشعب في حكم نفسه، مما مكن إسرائيل من التذرع بعدم وجود شريك فلسطيني، والتهرب من عملية السلام، إضافة إلى تراجع التأييد العربي والدولي لنضال الشعب الفلسطيني[45].

بعد التحالف مابين حماس ودحلان، وصلت العلاقة بين فتح وحماس إلى طريق مسدود، وقد يحدث تقارب ومصالحة بين الحركتين في حال تم انتخاب رئيس فلسطيني جديد، لأن حماس وصلت لقناعة تامة بأن الرئيس عباس لايريد حماس قوية ولايريد المصالحة معها، ولايريدهم شركاء بل يريدهم منفذي لسياسته وبرنامجه، وهذا ما لاتقبله حماس بكونها حسمت أمرها في المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية الرسمية بكل مكوناتها حتى في الترشح لمنصب الرئاسة في الانتخابات الرئاسية الثالثة.

وستفاوض حماس إسرائيل مباشرة مما سيزيد من أزمة فتح في ظل التقارب الحمساوي مع دحلان الذي سيضعف الرئيس عباس من خلال فتح المجال واسعًا لدحلان للتحرك في القطاع. إضافة لازدياد نمو تيار دحلان في الضفة التي تعاني من تدهور في الوضع الاقتصادي وزيادة نسبة الاحباط وزيادة حدة الفساد الإداري والمالي، والفقر والبطالة وسياسة السلطة في استهداف أرزاق الموظفين ومخصصات أسر الشهداء والأسرى والجرحى، وستلتقي مصالح كل من يتعارض مع سياسة الرئيس مع تيار دحلان في الضفة.

وفي هذا السياق، أدانت حماس مواقف اللجنة المركزية لحركة فتح تجاه القطاع. وقال الناطق باسم الحركة، عبد اللطيف القانوع، في20حزيران/يونيو2017، "إن موافقة مركزية فتح لإجراءات عباس القمعية ضد غزة وما تبع ذلك من تصريحات لقياداتها هي مواقف غير مسؤولة تسيء لشعبنا وتضحياته، ومشاركة مباشرة في تشديد الحصار على أهلها"[46]

5- المصالحة الفلسطينية الفلسطينية ومعيقاتها:

وعلى الرغم من امتعاض الشعب والخسائر الوطنية الفادحة إلا أن الجلسات مازالت تنتقل من دولة لأخرى على المستوى العربي والدولي.

1.5- محطات المصالحة:

رعت العديد من الدول جولات المصالحة الفلسطينية-الفلسطينية والتي مازالت مستمرة وتتنقل من دولة لأخرى، وقد نصل لعقدها في جميع دول العالم، فقد انطلقت جولاتها الأولى من القاهرة تلبية لدعوة من جمهورية مصر العربية وبرعايتها عام 2005، ثم الوثيقة التي تم إعدادها من قبل نخبة من قيادات الشعب الفلسطيني في السجون الإسرائيلية وسميت بوثيقة الأسرى عام 2006. كما جاءت وثيقة اتفاق مكة عام 2007 برعاية الملك المرحوم عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وتلاه لقاء صنعاء بمبادرة طرحها الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح عام 2008، ولقاء السنغال عام 2009 في دكار تلبية لدعوة الرئيس السنغالي السابق عبد الله واد. وقادت القاهرة "اتفاقية الوفاق الوطني" تحت رعاية الرئيس المصري الراحل حسني مبارك عام 2010، ومن ثم قدمت الخرطوم وساطة قادها الرئيس السوداني السابق عمر البشير عام 2010، ومن بعدها عقد لقاء في دمشق عام 2010 بين حركة حماس وحركة فتح الذي باء بالفشل وعاد النقاش في النقاط التي تم حسمها في الجلسات السابقة ومن أهمها الانتخابات. وبمشاركة مصرية تم التوقيع على اتفاقية "الوفاق الوطني الفلسطيني" في القاهرة عام 2011، وتلاها لقاء المغرب الذي نظمه حزب الأصالة والمعاصرة المغربي في مدينة الصخيرات لدفع جهود المصالحة الفلسطينية في عام 2012، ومن بعدها اتفاقية الدوحة التي وقعها الرئيس عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل آنذاك برعاية أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل الثاني عام 2012.

وتلاها لقاء بيروت عام 2013 واتفاق القاهرة في نفس العام، وتفاهمات اتفاق مخيم الشاطئ التي تم التوصل إليها بين الحركتين في بيت هنية في القطاع عام 2014 بشأن تنفيذ كافة بنود المصالحة ومن أبرزها تمكين حكومة الوفاق الوطني برئاسة الدكتور رامي الحمد الله التي تشكلت في 2حزيران/تموز 2014 من بسط سيطرتها على القطاع. ومن ثم لقاءات الدوحة عام 2015 برعاية قطرية وبدعوة من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. لقد عقدت العديد من الجلسات السرية بين الحركتين من أجل إزالة العقبات التي تحول دون إتمام المصالحة وإنهاء الانقسام على قاعدة اتفاقي "القاهرة" و"الشاطئ"، ومن ثم دخلت جنوب إفريقيا على خط المصالحة الفلسطينية عام 2016 حيث تم عقد جلسات بين الحركتين وباقي الفصائل قادها نائب الرئيس الجنوب الافريقي لشؤون الشرق الأوسط إبراهيم إبراهيم، ومن ثم استضافت سويسرا حوارات بين الحركتين وشخصيات فلسطينية في العاصمة السويسرية جنيف عام 2016 وجاءت الدعوة من خلال مركز مسارات في رام الله وهذه المرة الثانية التي تتدخل بها سويسرا من أجل إنهاء الانقسام ومن أبرز الملفات التي تم مناقشتها ملف الموظفين العموميين في القطاع

والبالغ عددهم تقريبًا 40 ألف موظف تم تعيينهم من قبل حكومة حماس في القطاع، وهو الملف الأهم ويقال أنه هو وراء عرقلة المصالحة. وتلاها لقاءات بيروت في عام 2017 حيث شهدت العاصمة اللبنانية بيروت العديد من اللقاءات بين التنظيمات الفلسطينية بحضور الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان شلح آنذاك ويذكر أنه قدم مبادرته في ذكرى انطلاقة حركته للخروج من المأزق الفلسطيني الحالي في تشرين أول/أكتوبر عام 2016 وسميت مبادرة "النقاط العشر" وفي هذا الإطار استضافت موسكو لقاءً جديدًا في كانون الثاني/يناير من نفس السنة بدعوة من معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، حيث تم عقد لقاء موسع يجمع ممثلي الفصائل الفلسطينية وهو ثاني لقاء يستضيفه المعهد بعد اللقاء الذي عقد عام 2011 من أجل إنهاء الانقسام.

ومن ثم لقاء رفع العتب في 17نيسان/أبريل2017بين قياديين من فتح في القطاع مع قادة حماس تمهيدًا للقاء وفد السلطة الذي شكل من ستة أعضاء من مركزية فتح من أجل لقاء قادة حماس وتسليمهم مطالب السلطة. لكن بعد التوتر الذي نشب بين الحركتين، عدلت فتح عن إرسال الوفد وكلفت عضوي اللجنة المركزية المقيمين في غزة روحي فتوح وأحمد حلس بعقد لقاء مع قادة حماس وتسليمهم المطالب. وهذا ما أكده نائب رئيس حركة فتح محمود العالول بأن "وفد الحركة عدل عن زيارة غزة بعد تسليم رسالة فتح إلى حماس، ومفادها حل اللجنة الإدارية وتولي الحكومة مسؤولياتها". فيما قال عضو المكتب السياسي لحماس صلاح البردويل "إن اللقاء بين وفدي الحركتين إيجابي وودي للغاية وطرحنا خلاله قضايا مهمة، على رأسها تهيئة الأجواء لاستئناف المصالحة وتوافقنا مع وفد فتح على قيام حكومة التوافق بأداء مهماتها في القطاع، وأن تتنحى اللجنة الإدارية التي صادق عليها المجلس التشريعي لإدارة الأوضاع في غزة حال استلام الحكومة مهماتها بشكل كامل"[47]. ويذكر أن الرئيس عباس قام في 22 كانون أول/ديسمبر 2018، بحل المجلس التشريعي، وأن آخر انتخابات للمجلس التشريعي قد جرت عام 2006، وأنه معطل منذ الانقسام، على الرغم من أن حماس كانت تعقد الاجتماعات الدورية للمجلس في القطاع دون حضور الكتل البرلمانية للفصائل، وأن حله زاد من عمق الانقسام في الساحة الفلسطينية، وقد هدد عباس في يوم إعلانه عن حله، باتخاذ خطوات ضد حماس على خلفية اتهامه لها بالمسؤولية عن تعطيل تحقيق المصالحة لإنهاء الانقسام الداخلي[48].

إن الأمر الذي منع الرئيس عباس من إتمام المصالحة أن السلطة التي يرأسها رهينة الإلتزامات المجحفة، وأن طريق الوحدة الوطنية تمر بضرورة إنجاز الشراكة السياسية الكاملة، وما يعنيه ذلك من أن تصبح حماس شريكًا أساسيًا في اتخاذ القرارات والسياسات، فحماس ليست بحجم الفصائل الأخرى، كما أنها أكثر تنظيمًا من حركة فتح، ما يعني أن مشاركتها يمكن أن تفتح لها طريق القيادة. إضافة إلى أن المشاركة في القرار لن تقتصر على حماس، بل سيضطر لمشاركة فتح، كما أن مشاركة الفصائل الأخرى ستكبر لأنها ستصبح محل تنازع لكسبها بين الفصيلين الكبيرين. والوحدة ستسبب غضبًا إسرائيليًا كبيرًا، وبما أن إسرائيل الدولة المحتلة فهي تلعب في الملعب الفلسطيني دورًا رئيسيًا لا يمكن تجاهله[49].

ولم تحقق زيارة وفدي فتح وحماس للقاهرة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 تقدمًا في مسار المصالحة الفلسطينية، حيث قامت القاهرة برعاية توقيع اتفاق تسليم إدارة القطاع للسلطة في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، غير أنه سرعان ما تعثر بسبب اختلاف فتح وحماس في تفسير بنوده وآليات تنفيذه. وفي صيف 2018، نشطت القاهرة من أجل إيجاد آليات جديدة لدفع عجلة المصالحة، وبدت أكثر تفهُّماً لبعض مطالب حماس، كما تساهلت إلى حد كبير في حركة مرور الأفراد عبر معبر رفح. وقام المسؤولون المصريون المعنيون بملف المصالحة بزيارات لغزة ورام الله، وباستقبال وفود من فتح وحماس[50].

ومن ثم مبادرة الثمانية فصائل في القطاع التي أُعلن عنها في أيلول/سبتمبر 2019، حيث أعلنت حماس قبولها لها ولكن فتح رفضتها مباشرة داعيةً إلى الذهاب للانتخابات كحل جذري للانقسام[51].

2.5- صفقة القرن لم تحقق المصالحة:

تم الإعلان الرسمي عن صفقة القرن من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 28كانون الثاني/يناير 2020، دعمًا لإسرائيل في الوقت الذي تتراجع فيه أولوية القضية الفلسطينية في السياسات العربية والدولية.

لقد أقدمت الإدارة الأمريكية على تنفيذ العديد من القرارات التي تدعم إسرائيل وتدمر القضية الفلسطينية ومن هذه القرارات، الإعلان في 6كانون الأول/ديسمبر 2017، عن مدينة القدس عاصمة لإسرائيل، وفي 14أيار/مايو 2018، نقلت السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، وفي 2آب/أغسطس2018، تم وقف المساعدات الأمريكية للسلطة، وفي 3 آب/أغسطس2018، تم قطع كامل المساعدات عن الأونروا، وفي 10أيلول/سبتمبر 2018، أغلق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وفي 25 آذار/مارس 2019، تم الاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السوري المحتل، وفي 18تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تم شرعنة المستوطنات القائمة على أراضي الضفة، وهددت الإدارة الأمريكية بالموافقة على ضم وفرض سيادة إسرائيل على الضفة[52].

منذ اليوم الأول للإعلان عن الصفقة وحتى الإعلان الرسمي عنها في أواخر كانون الأول/يناير 2020، لم تكن القرارات الفلسطينية وردة الفعل على المستويين الرسمي وغير الرسمي ترتقي لمستوى خطر صفقة تصفية القضية الفلسطينية، وإنما كانت ضمن دائرة اللغو والرفض الكلامي. إضافة إلى أن القرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية وإسرائيل لم تجز رأس الانقسام، ولم ترفع العقوبات عن القطاع. المطلوب من الفصائل الفلسطينية، تحمل المسؤولية التاريخية والابتعاد عن الخلافات وتسجيل المواقف[53].

وبعد الإعلان عن صفقة القرن أعلن الرئيس محمود عباس أنه سيزور مباشرة القطاع، واتصل برئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية وشدد على وجوب إتمام المصالحة وإرسال وفد من قيادة فتح للقطاع لإنهاء ملف الانقسام[54]، إلا أن كل ذلك بقي في نطاق الوعود.

3.5- الانتخابات قبل المصالحة:

لقد تعهد الرئيس عباس في 26 أيلول/سبتمبر 2019، من الجمعية العامة للأمم المتحدة بإجراء انتخابات عامّة، مشددًا على ضرورة أن تعقد في غزة والقدس، ودون ذلك لن تعقد. لقد تولى عباس منصب الرئاسة بعد استشهاد الرئيس عرفات في 11تشرين الثاني/نوفمبر2004، من خلال الانتخابات الرئاسية الثانية التي تم إجراؤها في 15كانون الثاني/يناير 2005 ومدة رئاسته أربعة أعوام، إلا أنه بقي في هذا المنصب رغم انتهاء ولايته الدستورية عام 2009؛ وذلك بسبب أحداث الانقسام الفلسطيني، وعدم إتمام المصالحة، وعدم الاتفاق على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثالثة[55].

أما بخصوص موافقة حركة حماس على إجراء الانتخابات التشريعية بهذا الشكل فيعود للعديد من الأسباب وهي انسداد نافذة الفرص السياسية أمامها بظل الحصار المطبق عليها في القطاع، حيث تم إغلاق المنفذ الوحيد لها على العالم الخارجي وهو معبر رفح البري، وحصارها على جميع الصعد والمستويات حتى شاركت السلطة في الحصار من خلال جملة من العقوبات التي اتخذتها بحق القطاع ومازالت مستمرة، فقيادة حماس التي تعمل بآلية القيادة الجماعية أخذت قرارها بالمشاركة وهي تدرك بأن فتح غير جاهزة للانتخابات، وأن الرئيس يناور ولايريد مشاركتها، فلو رفضت لكان موقفها ضعيفًا جدًا أمام الشارع الفلسطيني بشكل عام وأمام الشارع الغزاوي بشكل خاص، وهذا مايفسر قبولها بشروط الرئيس عباس المستمرة والمتجددة، بالاضافة إلى أن من يحاور حماس والفصائل هي لجنة الانتخابات المركزية التي لايقع ذلك ضمن اختصاصها فهي لجنة تنفيذية للانتخابات وليست لمحاورة التنظيمات[56].

وفي نفس السياق، صرح الرئيس عباس في 11تشرين الثاني/نوفمبر2019، في الذكرى الخامسة عشر لاستشهاد الرئيس عرفات، بأنه سيعقد انتخابات تشريعية ثم رئاسية في غزة والقدس ودون ذلك لن تعقد الانتخابات. معنى ذلك بأن الانتخابات لن تكون، فالرئيس يعلم بأن إسرائيل لن توافق على مشاركة القدس بظل ماحققته من إنجازات بضم القدس ونقل السفارة الأمريكية والاعتراف الأمريكي بها عاصمة لإسرائيل[57].

4.5- وباء كورونا لم يحقق المصالحة:

لقد تم الإعلان عن انتشار فيروس كورونا في جمهورية الصين الشعبية ومن ثم أعلن عنه جائحة في غالبية دول العالم ومن هذه الدول إسرائيل ومناطق السلطة حيث سجل عدد من المصابين في كل من إسرائيل والضفة والقطاع، وفي 5آذار/مارس2020، أصدر الرئيس عباس، مرسومًا بإعلان حالة الطوارئ في جميع الأراضي الفلسطينية، لمواجهة كورونا، حيث أصبحت حديث الشارع والشغل الشاغل لجميع المستويات السياسية والشعبية وتلاشى الحديث عن صفقة القرن والمصالحة نهائيًا، فوباء الانقسام وصفقة القرن أخطر بكثير من وباء كورونا، لأن وباء كورونا يؤدي لإصابات ويحصد بعض الأرواح وينتهي؛ ولكن وباء الانقسام وصفقة القرن سوف يحصد ما تبقى من القضية الفلسطينية، فلماذا لا يكون وباء كورونا فرصة حقيقية لتوحيد الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام ويخرج صناع القرار من الدائرة المفرغة التي يدورون بها منذ عقد ونصف من الانقسام[58].

5.5- معيقات إتمام المصالحة:

بعد تناول موضوع الانقسام من جميع الجوانب، فلابد من تناول أهم الأسباب التي تقف سدًا منيعًا أمام إتمام المصالحة[59]:

- ✓ تفاهم حماس مع تيار دحلان من أجل تخفيف شدة الحصار عن القطاع أو تحفيز الرئيس عباس لقبول المصالحة مع حماس، ومن ثم حدث اللقاء التاريخي بين دحلان والقائد الحمساوي يحيي السنوار.
- ✓ سلاح المقاومة، فقد استمدت حماس شعبيتها وتفوقها على فتح من خلال دورها البارز في المقاومة. ففي حال تخلت حماس عن المقاومة وسلاحها فستصبح شبيهة بحركة فتح، فقد بين القائد الحمساوي موسى أبو مرزوق في تصريح له في 22أيلول/سبتمبر 2020 بأن سلاح المقاومة ليس مطروحًا على طاولة الحوار، ومعنى ذلك أن الموقف الأمريكي والإسرائيلي سيكون معطلًا.
- ✓ احتجاز حماس للعديد من الجنود الإسرائيليين، حيث سيشترط العالم وإسرائيل بأن يتم تسليم الجنود سواء أحياء أو أموات من أجل إحياء انفراجة في حصار غزة والمصالحة، وهذا الملف بالنسبة لحماس مصيري ولايمكن لها أن تساوم عليه فهو العامل الأساسي الذي تعول عليه حماس في رفع شعبيتها وزيادة فرصها والفوز في أي انتخابات قادمة.
- ✓ الأنفاق التي أوجعت الاحتلال والتي ستؤلمه في أي حرب قادمة، فسوف تطالب إسرائيل مدعومة من أمريكا بأن تسلم حماس خريطة الأنفاق التي تصل المستوطنات الإسرائيلية، فهي أهم استراتيجية عسكرية تعول عليها حماس في حسم نتيجة أي حرب قادمة.
- ✓ الجانب الإداري الوظيفي، فحماس تريد بقاء تواجدها التنظيمي والسيطرة على المؤسسات المدنية والأمنية من خلال موظفيها الإداريين والأجهزة الأمنية. فحماس لايمكن لها التنازل عن ملف الموظفين، وهذا يشكل عائقًا أمام السلطة من الجانب الإداري والمالي والمعنوي وستواجه مشكلة بأنها قامت بإقالة أبناء فتح من خلال التقاعد الإجباري المبكر ليحل محلهم أبناء حماس، وهذا لايمكن أن يستقيم عند حركة فتح.

كل العوامل سابقة الذكر تعيق تحقيق المصالحة، بالإضافة للعديد من العوامل التي يمكن تذليلها أو إحداث اختراق بها، ولكن حتى لو حدثت المصالحة التقاربية الاضطرارية فلن تعمر وسوف تصتدم بكل ملفات المرحلة وبالمطالب الإسرائيلية والأمريكية الجديدة التي ستورط السلطة في ملفات أمنية خطيرة مما سيعيد الصدام مرة ثانية مع حماس، ومن هذه الملفات مخازن الصواريخ والسلاح والتنسيق الأمني وغيرها، ولهذا كله لايمكن إتمام المصالحة.

فيرى الاحتلال في المصالحة تمكينا للسلطة في غزة، وإدارة الأمن، مع ما يتطلبه ذلك من نزع سلاح المقاومة وتفكيك بنيتها التحتية، وإلا فإنه لن تكون هناك مصالحة، بمعنى أن المصالحة بالنسبة للاحتلال هي تعميم تجربة التنسيق الأمني التي ترسخت بعد نهاية انتفاضة الأقصى سنة 2005 في الضفة، بما يتطلبه ذلك من ملاحقة المقاومة ومصادرة سلاحها[60]. فالمصالحة تتطلب وجود قيادة

فلسطينية مستقلة القرار، تدافع وتحمي نهج المقاومة وسلاحها، وفي الوقت الحاضر هذا غير متوفر في القيادة الفلسطينية الحالية التي لاتستطيع مواجة أمريكا وإسرائيل.

خاتمة

أدى الانقسام إلى انعدام الوحدة الوطنية، وتغليب المصلحة الحزبية على المصلحة العامة، وهذا الوضع تستغله إسرائيل، حيث صرح الوزير الإسرائيلي السابق افيغدور ليبرمان "مع من نوقع اتفاق مع حماس في غزة أم فتح بالضفة أم مع عباس غير الشرعي".

فالخلاف الفلسطيني–الفلسطيني متشعب، فهو خلاف بنيوي وسياسي ووظيفي يتطلب وجود إرادة سياسية عند الحركتين لوضع حد لهذه الحالة وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الحزبية وبظل التدخل والتبعية السياسية والاصطفاف العربي والدولي والتحالفات ودور المال والاستضافة الجغرافية التنظيمية لبعض الفصائل ودور إسرائيل نستنتج أنه لايوجد تقارب، فالمصالحة الفلسطينية للأسف الشديد بعيدة المنال في الوقت الحاضر.

الهوامش

1. المكتب الاعلامي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، "مقابلة مع ابراهيم غوشة"، 14 آذار/مارس 2001، تم التصفح في 1نيسان/ أبريل2020، http://www.hamasinfo.net/ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7yVMlZ03VAeh2C2ktu8wnc2
2. أحمد منصور،"برنامج بلا حدود مع د. عبد العزيز الرنتيسي، حلقة بعنوان: حماس والسلطة الفلسطينية وحكومة شارون"،4 نيسان/أبريل 2001، منشورة على موقع قناة الجزيرة الإلكتروني، تم التصفح في 1نيسان/أبريل2020، http://www.aljazeera.net/programs/pages/079a2844-064f-4e44-91f6-b038f75e6ef3
3. شاؤول مشعال وابرهام سيلع، وعلي بدوان (معلق)، عصر حماس، الخليل – ترجمة خاصة، دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 1999، ص 95.
4. المصدر نفسه، ص99.
5. وقعت الأحداث في 18 تشرين ثاني 1994 يوم الجمعة، في مسجد فلسطين بالقطاع، حيث قامت السلطة الفلسطينية باطلاق النار على المصلين لدى خروجهم من صلاة الجمعة، مما أدى لقتل مايزيد عن 12 مواطنًا وجرح اكثر من مائتين آخرين ، حيث كان من المقرر أن تخرج مسيرة من المسجد بتصريح من السلطة للتضامن مع أهل فلسطيني استشهد، واحتجاجًا على اعتقال السلطة لمواطنين مؤيدين لحركة الجهاد الإسلامي. للمزيد انظر: داود سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994–1995، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، مركز دراسات الشرق الأوسط، تقارير (14)، ط 1، تشرين أول/اكتوبر 1995، صص 128–130.
6. جمال الخاشقجي، مجلة الوسط، "اختراقات وانقسامات وانتصار تيار الداخل، السلطة الفلسطينية ترغم حماس على الحوار"، عدد 204، 25 كانون أول/ديسمبر 1995.
7. خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، ط 2، 1997، ص 121.
8. المصدر نفسه، ص 122.
9. باسم الزبيدي، حماس والحكم: دخول النظام أم التمرد عليه، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2010، ص 31.
10. حركة المقاومة الإسلامية حماس، حماس منذ انطلاقتها حتى معركة حجارة السجيل 1987–2012، غزة: حركة المقاومة الإسلامية، ط1، 2013، صص 22–23.
11. النص الحرفي لاعلان القاهرة الصادر عن الفصائل الفلسطينية في 17 آذار/مارس 2005.
12. باسم الزبيدي، المصدر نفسه، ص 56.
13. مجدي نجم عيسى، المشاركة السياسية لحركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ما بين التمسك الأيديولوجي والبراغماتية السياسية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت: كلية الدراسات العليا، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، 2007.، ص 223.

14. المصدر نفسه، صص 223-224.
15. غازي حمد، حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية: دراسة في المتغيرات السياسية 2006م، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، برنامج دراسات شرق أوسطية، 2011.، ص 97.
16. المصدر نفسه، صص 98، 105.
17. مجدي نجم عيسى، المصدر نفسه، ص 223.
18. غازي حمد، المصدر نفسه، ص 106.
19. المصدر نفسه، ص 99.
20. كفاح حرب عودة، أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجيًا وتكتيكيًا، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2009، ص 134.
21. غازي حمد،المصدر نفسه، صص 100-101.
22. المصدر نفسه، صص 101-102، 111.
23. فايز أبو عون وأيمن أبو ليلة،" التنفيذية تدخلت لفض الاحتجاجات بالقوة وشرارة التوتر انتقلت إلى الضفة"، جريدة الأيام، 2 تشرين أول/أكتوبر 2006.
24. اتفاق مكة للوفاق الوطني، 8 شباط/فبراير 2007.
25. محضر اجتماع لجنة تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، 8 شباط/فبراير 2006.
26. نعمان عبد الهادي فيصل، الانقسام الفلسطيني في عهد الانتداب البريطاني وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، برنامج ماجستير العلوم السياسية، 2012، ص 170.
27. خليل الشقاقي، انفصال غزة السياسي: إلى متى وهل يمكن الرجوع عنه؟، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 10 شباط/فبراير 2008، ص 2.
28. صبحي عسيلة، "حماس في السلطة من الانقلاب على الضفة إلى حصار غزة"، 1 أيار/مايو 2010، وتم التصفح في 1نيسان/أبريل2020، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=657090&eid=1879
29. أحمد فياض (محاور)، "الزهار: الحسم العسكري في غزة كان دفاعًا عن النفس"، 23 تشرين أول/اكتوبر 2007، وتم التصفح في 3نيسان/أبريل2020، http://www.aljazeera.net/news/pages/9eb63cb7-c1af-4b4f-a9f8-68958af16e16
30. المكتب الإعلامي حركة المقاومة الإسلامية حماس، الكتاب الأبيض: عملية الحسم في قطاع غزة اضطرار لا اختيار، غزة: حركة المقاومة الاسلامية حماس، ط1، تشرين ثاني/نوفمبر 2007، ص5.
31. الجمعية الفلسطينية لحقوق الانسان، "مجازر حماس في غزة نكبة جديدة"، صحيفة 14 أكتوبر، عدد 13790، 17 حزيران/يونيو 2007.
32. المصدر نفسه، ص 2.

33. نعيم الأشهب،"إمارة حماس"، الحوار المتمدن،عدد 2219، 13 آذار/مارس 2008، وتم التصفح في 2نيسان/أبريل 2020، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=128020
34. صبحي عسيلة،المصدر نفسه.
35. ماجد كيالي، "ما الذي أرادته حماس من قطاع غزة؟"، 15 تشرين أول/أكتوبر 2013، وتم التصفح في 2نيسان/أبريل2020، http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=1525
36. وكالة الفتح للانباء، "خبير:الإخوان وراء إبعاد حماس عن الجهاد ضد إسرائيل"، 23 آب/اغسطس 2013، وتم التصفح في 1نيسان/أبريل2020، http://www.alfatehnews.com/arabic/?action=detail&id=52574
37. Are Hovdenak, The Public Services Under Hamas in Gaza: Islamic Revolution or Crisis Management?, Peace Research Institute Oslo, March 2010, p 13.
38. عواد جميل عودة، اشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (2004–2010م)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2011، ص149.
39. Daniel Byman, How to Handle Hamas: The Perils of Ignoring Gaza's Leadership, Foreign Affairs, Sep/Oct 2010, Available at: http://www.foreignaffairs.com/articles/66541/daniel-byman/how-to-handle-hamas
40. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وضع حقوق الانسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر، 1 كانون ثاني/يناير 2007–31 كانون أول/ديسمبر 2007، صص 107–110.
41. الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، التقرير السنوي (14) 2008، صص 139–141. التقرير السنوي (15) 2009 ، ص 135. التقرير السنوي (16) 2010 ، صص 97–98. التقرير السنوي (17) 2011، صص 70–71. التقرير السنوي (18) 2012، صص 91–93.
42. أحمد جمال شحادة، السلطة الفلسطينية تستعد لفرض عقوبات جديدة على غزة مع انهيار الوساطة المصرية، 20 أيلول/سبتمبر 2018، وتم التصفح في 3نيسان/أبريل2020، https://madamasr.com/ar/2018/09/20/feature
43. عواد جميل عودة، المصدر نفسه، صص79–80.
44. المصدر نفسه، ص118.
45. المصدر نفسه، صص142–145.
46. المصدر نفسه، صص142–145.
47. دنيا الوطن، المدّ والجزر سيّد الموقف.. وفد مركزية فتح لن يحضر لغزة والسبب؟، 20نيسان/أبريل، 2017، وتم التصفح في 3نيسان/أبريل2020، https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2017/04/20/1040721.html
48. القدس العربي، عباس يعلن حل المجلس التشريعي الفلسطيني، 22 كانون أول/ديسمبر 2018، وتم التصفح في 2نيسان/أبريل2020، https://www.alquds.co.uk/

49. هاني المصري، قراءة في عقل الرئيس محمود عباس، 27شباط/فبراير 2017، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية"مسارات"، وتم التصفح في 2نيسان/أبريل2020، http://www.masarat.ps/ar/content/
50. محسن محمد صالح، ما الذي أدى بالمصالحة الفلسطينية أن تراوح مكانها؟، 6كانون الثاني/يناير2018، وتم التصفح في 2نيسان/أبريل2020، https://www.alzaytouna.net/2018/12/06/
51. أكرم شحيبر، عام "دفن" المصالحة، 29كانون الأول/ديسمبر 2019، وتم التصفح في 3نيسان/أبريل2020، https://www.alaraby.co.uk/specialpages/2019/12/27/
52. عقل صلاح، الإدارة الأمريكية الراعي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: من كامب ديفيد إلى صفقة القرن، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد1، 2020، صص26-28.
53. المصدر نفسه، صص29-30.
54. خالد كريزم، كخيار لمواجهة صفقة القرن.. ماذا يعني حل السلطة الفلسطينية؟، 31كانون الثاني/يناير 2020، وتم التصفح في 2نيسان/أبريل2020، https://www.alestiklal.net/ar/view/3802/dep-news-1580380157
55. عقل صلاح، لماذا لايمكن إجراء الانتخابات الرئاسية الفلسطينية؟، 12تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وتم التصفح في 2نيسان/أبريل2020، https://www.raialyoum.com/index.php
56. المصدر نفسه.
57. المصدر نفسه.
58. عقل صلاح، صفقة القرن ليست أقل خطورة من وباء كورنا، 13 آذار/مارس2020، وتم التصفح في 3نيسان/أبريل2020، https://www.raialyoum.com/index.php
59. عقل صلاح، بعد وأد المصالحة: الضفة دولة فتح الكرتونية وغزة دولة حماس الوهمية، 5آب/أغسطس2018، وتم التصفح في 3نيسان/أبريل2020، https://www.raialyoum.com/index.php/%
60. أكرم شحيبر، المصدر نفسه.